

مؤشر PMI™ لبنك ساب HSBC بالملكة العربية السعودية

نمو الإنتاج يظل على قوته في شهر أبريل، في حين يسجل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج رقمًا قياسيًا جديدًا.

النتائج الأساسية:

- مؤشر الأداء الاقتصادي يصل لأدنى مستوى له على مدار أربعة أشهر.
- تراجع التوسعات في كل من النشاط والأعمال الجديدة، في حين يشهد التوظيف ارتفاعًا.
- تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج يتساوى مع الارتفاع القياسي المسجل سابقًا.

مدار ستة أشهر. بالنظر إلى الشركات بحسب الحجم. فإن الشركات الكبيرة سجلت زيادة في مستويات النشاط أعلى من المسجلة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقد تسارعت وتيرة زيادة الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط خلال شهر أبريل وذلك نتيجة لزيادة الطلب إضافة إلى عمليات التأجيل الناجمة عن أزمة اليابان وتراكم الأعمال غير المنجزة في موانئ الدولة، ونتيجة لذلك جاء معدل التراكم أعلى معدل مكرر على مدار تاريخ الدراسة.

وقد عمدت الشركات إلى زيادة كل من التوظيف وأنشطة الشراء خلال شهر أبريل لمواجهة متطلبات العمل المتزايدة، وكان معدل خلق الوظائف الجديدة هو الأكثر وضوحًا منذ شهر ديسمبر من عام 2009. في حين شهدت أنشطة الشراء زيادة بوتيرة مشابهة للوتيرة المسجلة في شهر مارس.

وتواصل تحسن متوسط أداء الموردين في شهر أبريل، وإن كان معدل يعد الأضعف في تاريخ الدراسة، وأشار أعضاء لجنة الدراسة إلى أن التباطؤ نتج عن اضطرابات التوريد الناجمة عن أزمة اليابان والتأخير في الجمارك.

نتيجة لعمليات الاستحواذ الكبيرة على مستلزمات الإنتاج، شهد مخزون مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط زيادة بوتيرة قوية. وقد ذكر أعضاء اللجنة أن زيادة المخزون جاءت بصورة جزئية، نتيجة التوقعات المستقبلية بزيادة نمو الطلبات الجديدة وأيضًا للرغبة في الاحتياط من اضطرابات سلسلة التوريد.

تسارع تضخم الأسعار خلال شهر أبريل ليصل إلى أعلى معدل مكرر على مدار الدراسة. مدفوعًا بزيادة أسعار المواد الخام وأسعار الوقود، وذكرت الشركات أن أسعار الصرف غير المواتية والاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ساهمت في زيادة أسعار السلع الرئيسية، كما زادت تكاليف التوظيف خلال الشهر. وقد شهد إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج زيادة أسرع لدى الشركات كبيرة الحجم.

ولحماية هامش الأرباح من زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج، قامت الشركات بزيادة أسعارها في شهر أبريل. ويعد تضخم الأسعار هو التضخم الأقوى على مدار ما يقرب من عام.

قام البنك السعودي البريطاني "ساب" بنشر نتائج مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي (PMI™) للمملكة العربية السعودية SABB HSBC لشهر أبريل 2011 - وهو عبارة عن تقرير شهري يصدره البنك ومجموعة HSBC. ويعكس المؤشر الأداء الاقتصادي لشركات ومؤسسسات لقطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط عبر رصد مجموعة من المتغيرات تشمل: الإنتاج، والطلبات الجديدة، والتصدير وتكاليف مستلزمات الإنتاج، وأسعار المنتجات، وحجم المشتريات، والمخزون، والتوظيف.

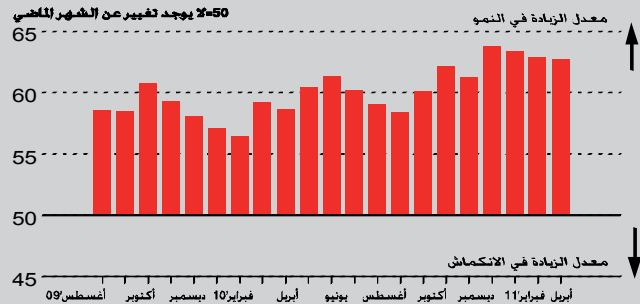
كانت هناك إشارات قليلة إلى أن المشكلات السياسية التي تشهدها دول أخرى في الشرق الأوسط قد أثرت بشكل كبير على أداء القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط في بداية الربع المالي الثاني. ورغم أن معدلات التوسع في الإنتاج والأعمال الجديدة قد شهدت تباطؤًا منذ شهر مارس، إلا أنها ظلت أعلى من متوسطها العام على مدار الدراسة. وقد عبرت الشركات عن ثقتها في أوضاع العمل الحالية والمستقبلية عبر زيادة أعداد الموظفين وزيادة كميات المخزون. ومهما يكن من أمر، فقد تسارع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج ووصل إلى أعلى معدل له على مدار الدراسة وقد ساهمت التوترات العالمية في رفع أسعار الشراء.

ولم تشهد قراءة مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي PMI تغييرًا كبيرًا، حيث تراجعت من 62.8 نقطة في شهر مارس إلى 62.7 نقطة في شهر أبريل. ورغم أن القراءة الأخيرة للمؤشر هي الأدنى على مدار أربعة أشهر، فقد ظلت أعلى من متوسط الدراسة العام وأشارت إلى تحسن آخر ملحوظ في أوضاع العمل في القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط.

شهدت الأعمال الجديدة زيادة قوية خلال فترة الدراسة الأخيرة، وإن كانت بمعدل أضعف قليلًا. وقد علق المشاركون في الدراسة على تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة حجم الأعمال من الحكومة. كما أشارت البيانات إلى أن السوق المحلي ظل المحرك الرئيسي لنمو الطلبات الجديدة.

ولواجهة زيادة الأعمال الجديدة، قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط بزيادة الإنتاج خلال شهر أبريل وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل النمو كان الأقل على

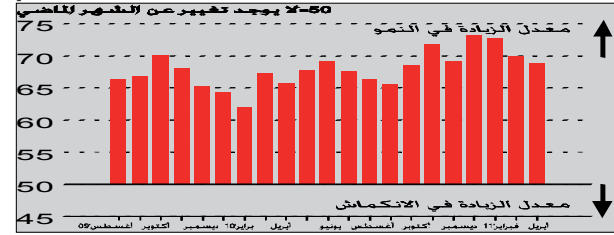
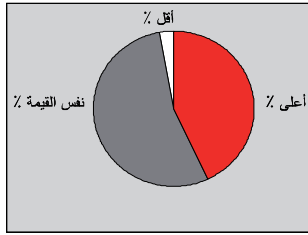
مؤشر PMI™ لبنك ساب HSBC بالملكة العربية السعودية



يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمجموعة ساب HSBC بالملكة العربية السعودية مؤشر مركب مصمم لتقديم نظرة شاملة على النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يستمد المؤشر تقييماته من المؤشرات الفردية التي تقيس معدل التغير في الإنتاجية، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ومواعيد التسليم للموردين ومخزون البضائع التي تم شراؤها. تشير قراءة مؤشر (PMI) الأقل من 50.0 إلى الهبوط الاقتصادي، بينما النتائج أعلى من 50.0 تشير إلى تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام. في حين تدل النتيجة المساوية 50.0 على عدم وجود تغيير. كلما زاد الانحراف عن القيمة 50.0 كانت نسبة التغيير أكبر.

مؤشر الإنتاج

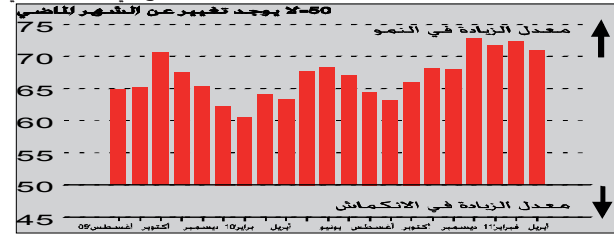
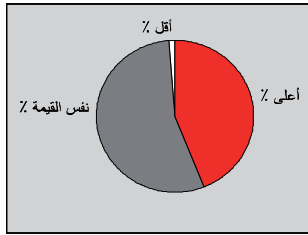
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



استمر الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط في النمو مع بداية الربع المالي الثاني. مع ربط أعضاء اللجنة هذا النمو بزيادة حجم الأعمال الجديدة. ورغم أن معدل الزيادة ظل فوق المتوسط العام للدراسة، إلا أنه كان الأضعف خلال ستة أشهر. وعلى حسب حجم الشركات، أظهرت البيانات أن مستويات النشاط قد شهدت زيادة أسرع لدى الشركات الكبيرة.

مؤشر الطلبات الجديدة

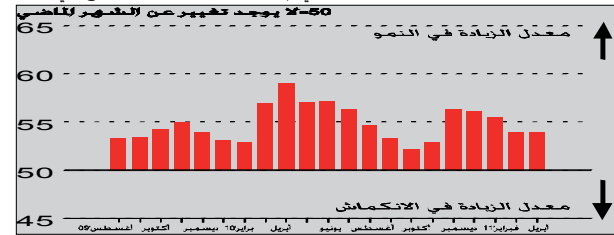
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الأعمال الجديدة المستلمة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط زيادة بوتيرة أشد بطء في شهر أبريل. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل معدل النمو أعلى من المتوسط العام للدراسة، مع إشارة 44% من المشاركين في الدراسة إلى وجود زيادة. وقد ربط أعضاء اللجنة تدفقات الأعمال الجديدة بتحسين الأحوال الاقتصادية، مع إشارة العديد من الشركات إلى زيادة الطلب من الحكومة.

طلبات التصدير الجديدة

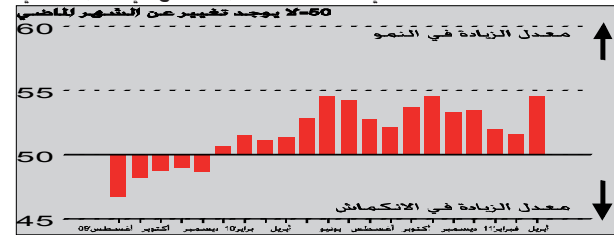
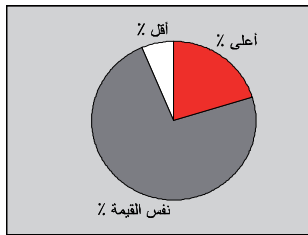
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تشير آخر البيانات إلى أن الطلب الخارجي على منتجات وخدمات شركات القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط ظل قوياً خلال شهر أبريل. ظل مؤشر طلبات التصدير الجديدة الذي يتم تعديله دورياً دون تغيير منذ شهر مارس. مشيراً إلى زيادة أخرى قوية في الأعمال الجديدة الواردة من الخارج. وتشير التقارير إلى أن المبيعات جاءت مدعومة بحملات التسويق وأوضاع العمل اللواتية. وقد أشارت بعض الشركات إلى الطلب القوي من أفريقيا وقطر ولبنان.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

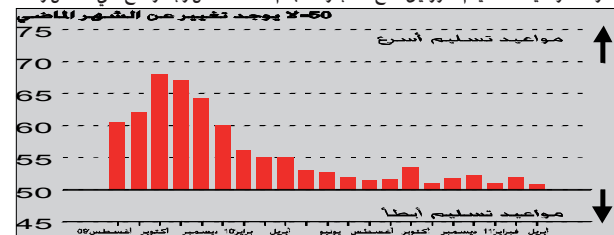
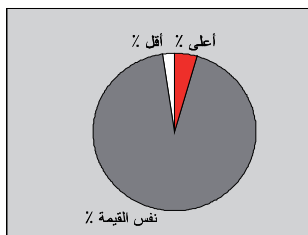
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



عمليات التأخير الناجمة عن أزمة اليابان، والتراكمات الموجودة في موانئ المملكة العربية السعودية وزيادة الأعمال الجديدة الواردة، أدت مجتمعة إلى زيادة الأعمال غير المنجزة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط خلال شهر أبريل. وقد تزايدت الأعمال غير المنجزة للشهر السادس عشر على التوالي. وحققت المعدل القياسي المكرر على مدار الدراسة. وقد أبلغت الشركات متوسطة الحجم عن الزيادة الأكثر وضوحاً في الأعمال المعلقة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

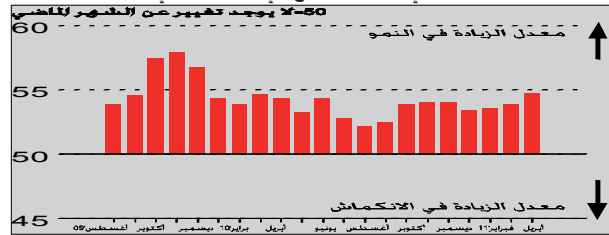
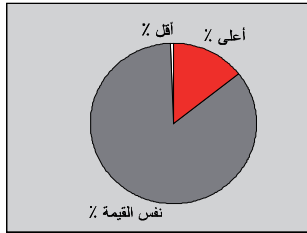
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمر أداء الموردين في التحسن خلال فترة الدراسة الأخيرة. ومهما يكن من أمر، فقد شهدت المهل الزمنية اختزالاً بمعدل يعد الأقل على مدار الدراسة التي استمرت على مدار واحد وعشرين شهراً. ويعكس تباطؤ معدلات النمو الاضطرابات التي تشهدها سلسلة التوريد نتيجة أزمة اليابان والتأخير داخل الجمارك. وفي حين شهدت المهل الزمنية اختزالاً، أشارت الشركات إلى قوة المنافسة بين الموردين وكفاءة الخدمة.

مؤشر التوظيف

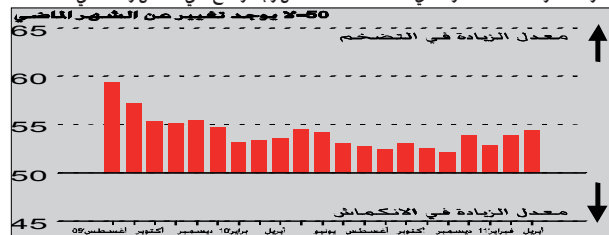
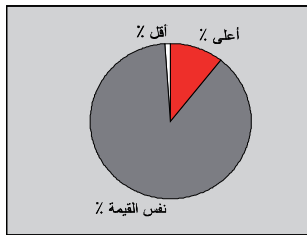
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



شهد خلق الوظائف الجديدة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط زيادة خلال شهر أبريل. كانت الزيادة الأخيرة هي الأكثر وضوحاً منذ شهر ديسمبر 2009. وقد أشار المشاركون في الدراسة إلى أن تحسن أداء العمل كان العامل الرئيسي خلف نمو التوظيف. سجلت الشركات بأحجامها الثلاثة زيادة في نمو التوظيف. رغم أن الشركات الكبيرة أشارت إلى الزيادة الأضعف.

مؤشر أسعار الإنتاج

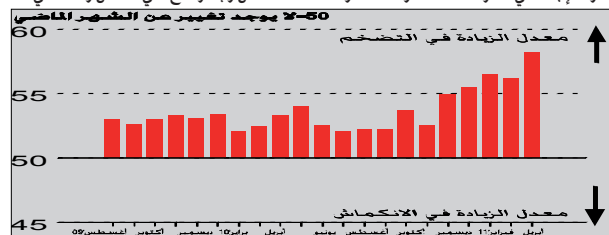
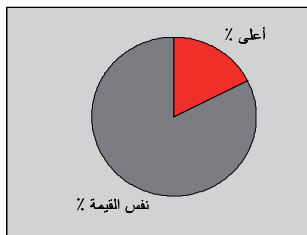
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط بزيادة أسعارها في خلال شهر أبريل. محافظة بذلك على الاتجاه العام للدراسة. علاوة على ذلك. وصل معدل التضخم إلى أسرع وتيرة له على مدار ما يقرب من عام. وطبقاً للمشاركين في الدراسة فإن السبب الرئيسي في زيادة أسعار المنتجات كان زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج. وقد قامت الشركات الكبيرة بزيادة الأسعار بشكل أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

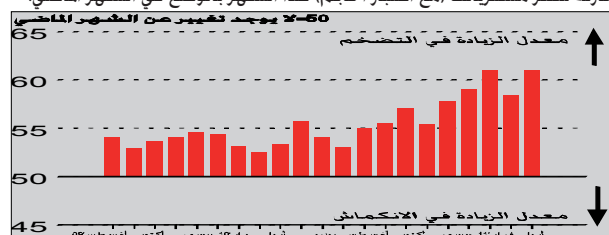
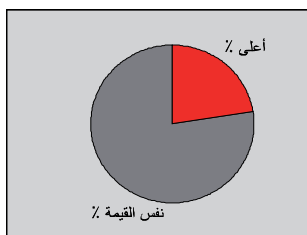
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط تسارعاً في شهر أبريل ووصل إلى أعلى مستوى له على مدار الدراسة وهو ما يعكس الزيادة السريعة في كل من أسعار المشتريات وتكاليف التوظيف. ومهما يكن من أمر. ظلت الأولى المحرك الرئيسي في زيادة إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج. وقد كانت معدلات التضخم قوية بصورة متساوية لدى الشركات بفئاتها الثلاث.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

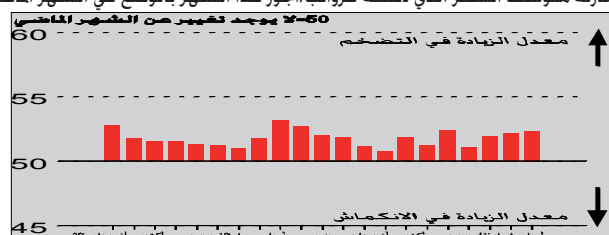
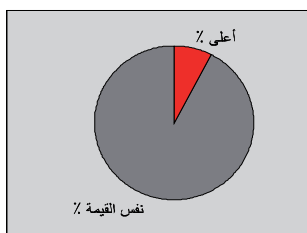
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



صعد مؤشر أسعار الشراء الذي يتم تعديله دورياً خلال شهر أبريل. ووصل إلى أعلى معدل مكرر على مدار الدراسة. أبلغت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط بأن زيادة أسعار المواد الخام والوقود - التي ترجع في جانب منها إلى الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلاً عن أسعار الصرف غير المواتية - قد أدت إلى زيادة متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج خلال فترة الدراسة الأخيرة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

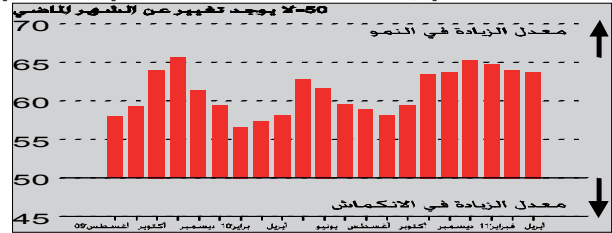
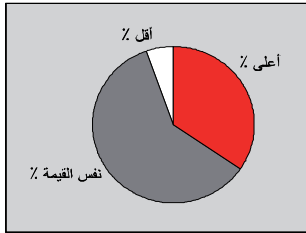
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت تكاليف التوظيف لدى جميع شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط زيادة هامشية خلال شهر أبريل. محققة أعلى ارتفاع لها على مدار أربعة أشهر. كما ظل معدل الزيادة فوق الاتجاه العام للدراسة. وقد أشارت التقارير إلى أن الأداء الجيد كان السبب الرئيسي في زيادة الأجور والرواتب.

مؤشر عروض الشراء

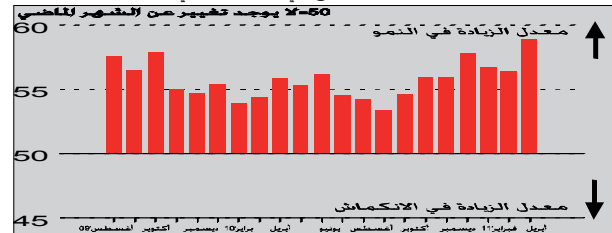
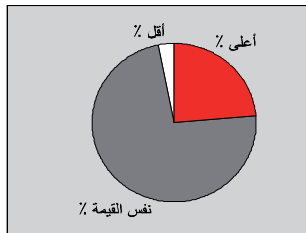
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط في زيادة أنشطة الشراء خلال فترة الدراسة الأخيرة. وقد سجل حوالي 35% من أعضاء لجنة الدراسة زيادة. مشيرين إلى تحسن أوضاع العمل والتوقعات بزيادة نمو الطلبات الجديدة في المستقبل القريب. ومهما يكن من أمر فإن معدل التوسع كان الأضعف منذ شهر ديسمبر الماضي.

مؤشر المخزون من المشتريات

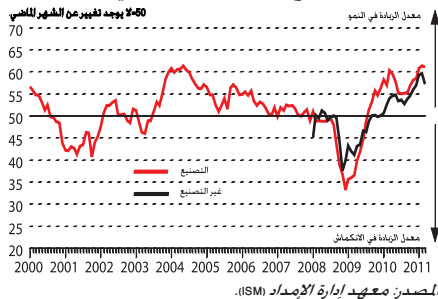
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



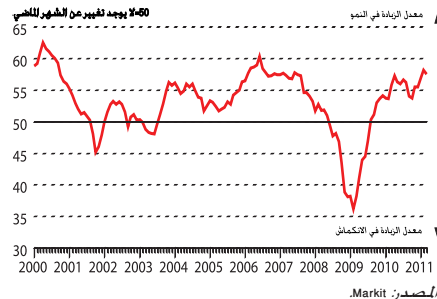
شهد مخزون مستلزمات الإنتاج زيادة بوتيرة قياسية خلال شهر أبريل لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن زيادة المخزون كانت ضرورية لتلبية متطلبات العمل الحالية وتوقعات زيادة الأعمال الجديدة في المستقبل القريب. وقد قام عديد من الشركات بزيادة المخزون كخطوة احتياطية تحسباً من اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأزمة اليابان.

مؤشرات PMI الدولية

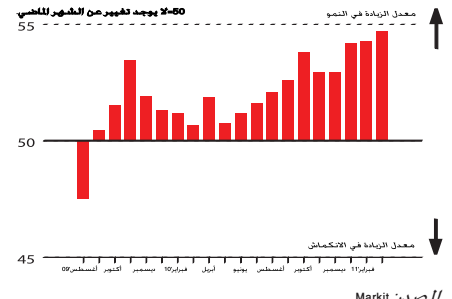
قطاع الصناعات الأمريكي



المؤشر المركب لمنطقة اليورو



الاقتصاد العام الإماراتي



سجل مؤشر الأداء الاقتصادي PMI لمعهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع 61.2 نقطة في شهر مارس - مختلفاً قليلاً عن أعلى قراءة له على مدار ما يقارب سبع سنوات والتي وصلت إلى 61.4 نقطة والمسجلة في شهر فبراير. في الوقت ذاته تراجع مؤشر معهد إدارة التوريدات الأمريكي ISM للقطاع غير الصناعي (NMI) إلى 57.3 نقطة وهي أدنى قراءة له خلال ثلاثة أشهر. ومع ذلك، ظل مؤشر NMI أعلى من متوسطه العام لعام 2010 حيث سجل (54.0) نقطة.

سجل مؤشر الإنتاج المركب لمنطقة اليورو 57.6 نقطة في شهر مارس. متراجفاً بذلك عن أعلى قراءة له خلال شهر فبراير 58.2 نقطة والتي كانت أعلى قراءة له على مدار أربعة أعوام ونصف. وبذلك يكون المؤشر قد سجل زيادة للشهر العشرين على التوالي كما كان نمو الأعمال الجديدة مختلفاً قليلاً عن أعلى معدل له على مدار ثلاثة أعوام ونصف وهي الزيادة المسجلة في شهر فبراير.

صعد مؤشر الأداء الاقتصادي PMI الرئيسي لمجموعة HSBC في الإمارات مسجلاً ارتفاعاً جديداً 54.7 نقطة في شهر مارس. بعد قراءته التي سجلت 54.3 نقطة في شهر فبراير. وبذلك يكون مؤشر الأداء الاقتصادي PMI قد صعد إلى ما فوق المستوى الحامد 50.0 نقطة للشهر التاسع عشر على التوالي. مع إشارة القراءة الأخيرة إلى تحسن قوي في أوضاع العمل.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاء والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناءً على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناءً على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مديري المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشرات مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب بوضوح الاتجاه السائد للتغيير. تنبئ قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير. والأقل من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد نشرها لأول مرة. في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك مجموعة Markit Group المحدودة حقوق الملكية الفكرية لمؤشر مديري المشتريات PMI لينك سبب HSBC للمملكة العربية السعودية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر. النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو الحذف، أو تأخير للبيانات. أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. Markit ومؤشر الأداء الاقتصادي جميعها علامات تجارية مسجلة باسم مجموعة Markit.